المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

اليوم مع المدى

اليوم في المدى

الحكومة تحظر التفاوض مع العصائب 2

الامطار والعواصف تهدم منازل الفقراء في كربلاء 4

بارزاني يبحث مع وفد امريكي اخر المستجدات السياسية 5

العدد (2109) السنة الثامنة - السبت (23) نيسان 2011 http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

المالكي: جاهزون لانسحاب القوات الاميركية

مصاعب سياسية تعيق بغداد وواشنطن عن إقرار التمديد العسكري

□ بغداد / المدى

تمر دوائر صناعة القرار السياسي في بغداد وواشنطن بحالة من الارتباك على خلفية صعوبة حسم قرار بشأن الانسحاب النهائي من البلاد.

ويأتي ذلك في وقت دعا رئيس هيئة الأركان الاميركية المشتركة القادة السياسيين العراقيين إلى التباحث طويلاً في قضية تمديد الوجود العسكري لبلاده.

وقال رئيس الوزراء نوري المالكي خلال اجتماعه مع الأدميرال مايك مولن رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة إن القوات العراقية قادرة على الحفاظ على الأمن في البلاد.

وتركزت النقاشات حول إمكانية بقاء أية قوات أميركية في العراق بعد نهاية العام.

وتأتي زيارة مولن للعراق بينما يحاول المسؤولون العراقيون أن يقرروا بشأن القوات الأميركية التي ستبقى في العراق بعد نهاية العام.

واخبر رئيس الوزراء المسؤول الأميركي بأن الجيش العراقي والقوات الأمنية العراقية أصبحت قادرة على تحمل مسؤولية الحفاظ على الأمن والعمل بمهنية ووطنية.

وكان المسؤولون الاميركان يقولون إنهم سينظرون في بقاء قوات أميركية في العراق بعد نهاية العام إذا ما طلب العراق ذلك.

لكن كثيرا من المسؤولين العراقيين يشعرون بالقلق مما سيحدث في العراق بعد انسحاب الاميركان، بيد أنهم يعلنون بان كافة القوات الأميركية ستغادر حسب الجدول المتفق عليه.

في المقابل، قال مسؤول عسكري أميركي رفيع المستوى إن بقاء القطعات الأميركية سيكون في صالح العراق.

وحذر من أن الجيش العراقي غير مجهز للدفاع ضد التهديدات في منطقة تزداد فيها التحديات.

هذه الملاحظات تبين قلق المسؤولين الاميركان من أن الحكومة العراقية تغلق الباب أمام اتفاقية جديدة للقوات الأميركية في العراق بعد نهاية العام.

هذه الملاحظات التي أبداها المسؤول الأميركي للمراسلين تشير أيضاً إلى القلق من أن العراق الذي ما زال ضعيفاً من الناحية العسكرية من الممكن أن يكون عاملا إضافيا لتهديد استقرار منطقة صارت تواجه الكثير من التحديات.

وقال المسؤول الأميركي للمراسلين في معسكر النصر في بغداد إن هذه منطقة مهمة وحيوية ومن الصعب التكهن بما سيحدث لذا فان امتلاك القدرة للدفاع عن النفس هو شيء أساسي لغرض الحفاظ على السيادة.

وقال أيضاً "على العراقيين أن تكون لديهم القدرة على مواجهة المسألة لأن التهديد الإرهابي مازال موجوداً".

القوات الأميركية حاليا تقدم المعلومات وأعمال المراقبة ومساعدات الطب العدلي لقوات مكافحة الإرهاب العراقية. وبالإضافة إلى افتقار قوات الأمن العراقية إلى القدرة على الدفاع عن حدود البلاد، فان الجيش الأميركي قلق من أن التقدم الذي أحرزته هذه القوات في السنوات القليلة الماضية سوف يتراجع إذا ما انقطع التدريب والمساعدة الأميركية.

ومن المتوقع أن تبدأ القوات المتبقية البالغة ٤٧٠٠٠ جندي في الأسبوع القادم انسحابها من البلد بعد أن بقيت فيه ثماني سنوات.

وسيترك اقل من ١١٧ فردا في مكتب امن السفارة إضافة إلى ١٥٠ من جنود المارينز الذين يساعدون الآن في حماية السفارة.

□ التفاصيل ص٣

□ متظاهرون يطالبون بالاصلاح في ساحة التحرير يوم أمس .. (أ.ف.ب)

طالباني يهنئ مسيحيي العراق بمناسبة القيامة المجيد

□ بغداد / المدى

هنأ رئيس الجمهورية جلال طالباني مسيحيي العراق والعالم بمناسبة حلول عيد القيامة المجيد، وفي ما يأتي نص التهنئة:

"يسعدني أن أعرب عن التهاني القلبية الصادقة لمسيحيي العراق وسائر أنحاء العالم بمناسبة عيد الفصح المجيد، متمنيا لهم كل الخير والسعادة والرفاه.

إن المسيحيين الذين أسهموا على امتداد آلاف السنين بقسط وافر في حضارة وعمران وادي الرافدين، برهنوا إخلاصهم لوطنهم وتفانيهم في سبيل خيره وسعادته، وهم اليوم يشاركون مع سائر أشقائهم في الوطن في بناء العراق الجديد، العراق الديمقراطي التعددي الاتحادي. وحينما تعرض المسيحيون إلى الاعتداءات الإجرامية الغادرة هب العراقيون من جميع القوميات والأديان والمذاهب لنصرتهم والتنديد بالمجرمين، معززين بذلك وحدة النسيج الوطني العراقي.

أجدد التهاني مقرونة بالأمل والثقة بأن تآزر وتآخي العراقيين هو الكفيل بتحقيق الأمن والاستقرار للمسيحيين وكل أبناء وطننا".

الافتتاحية

الدولة المنسية.. وثلاثية الفساد والإرهاب والطائفية (٢)

■ بقلم / فخري كريم

في خطوة تفتقر الى الحكمة وبعد النظر، أصدر الحاكم المدني للاحتلال بول بريمر"قانون اجتثاث البعث"، قاصداً أو"متظاهراً"بذلك انه يستهدف إقصاء أزلام النظام الدكتاتوري عن المراكز الحساسة والحيوية في الدولة، وتجريدهم من إمكانية تجميع قواهم ثانية وإعادة تنظيمها في القوات المسلحة والجيش للوثوب الى السلطة ثانية عبر الانقلاب العسكري. لكن ما يثير الشك في نوايا بريمر، انه كان في نفس الوقت، يوسع دائرة المحيطين به من رجالات البعث ونظامه من العاملين في القصر الجمهوري والدوائر الحساسة الأخرى، بدعوى أنهم"موالون"للتغيير! دون أن يكلف نفسه عناء التوثق من القيادات العراقية المعنية بالتغيير عن السيرة السياسية لهم، بل على العكس من ذلك فقد أصبح هؤلاء هم مجساته للتعرف على الأوضاع العراقية ومستجداتها ورجالاتها"الصالحين"..! وقد ذهب أبعد من ذلك، باعتماده على العديد من هؤلاء في الإشراف على إعادة بناء الوزارات ومؤسسات الدولة.

وقبل وصول بريمر كانت القوات الأميركية قد دخلت الى بغداد وهي تحمل صور (٥٥) مطلوباً من قادة البعث والنظام الدكتاتوري المنهار، مطبوعة على ورق اللعب"كوتشينة-دسته" التي سبق وان نُشرت وعُممت على نطاق واسع في وسائل الإعلام العالمية على امتداد الفترة التي مهدت لبدء العمليات العسكرية على قوات صدام حسين.

وكان القصد من تعميم"الكوتشينة-دسته"الإيحاء بان الخمسة والخمسين من قادة النظام هم وحدهم من يتحملون وزر الجرائم التي ارتكبتها الدكتاتورية طوال عقود تسلطها، وهم المستهدفون بالقصاص، أو هكذا أرادت الرسالة أن توحي..!

وبالفعل تبين في ما بعد أن قوات الاحتلال لم تحفظ في"حاسباتها"معلومات عن غيرهم مطلوبين للملاحقة القضائية سواءً كانوا من العسكريين أم المدنيين، مما سمح لقيادات معروفة بالمسؤولية عن جرائم النظام بالإفلات من قبضة العدالة والمغادرة الآمنة الى دول الجوار عبر المنافذ الحدودية الرسمية، وهم يحملون وثائق عدم تعرض من مكاتب الحاكم المدني، سهل لهم الحصول عليها رجالات القصر الجمهوري السابقون، الذين أصبحوا موظفين متنفذين في مكاتب بريمر"ومجساته العراقية"الموثوقة.

إن تحديد ٥٥ مطلوباً من قيادات النظام السابق والتبرئة الضمنية لغيرهم، شكّل أول صدمة أخلاقية لملايين العراقيين الذين عاشوا طوال ٣٥ سنة في ظل سلطة لم توفر وسيلة لتشويه"آدميتهم"وازهاق أرواح مئات الآلاف منهم في حروبها ومغامراتها العبثية الداخلية والخارجية، وإلحاق الدمار بالبنية التحتية للبلاد وتبديد وإفراغ الخزينة من احتياطاتها وإثقال الميزانية العراقية بالديون الباهظة التي تجاوزت تريليون دولار، بالإضافة الى نشر الخراب والتخلف والأوبئة في أرجاء البلاد.

□ المقال كاملا ص٣

6 انضمام روسيا الى منظمة التجارة العالمية ينتظر دعما امريكيا

7 القطاع الخاص يحتضر والكفاءات ورؤوس الاموال تهرب الى الخارج

8 خبراء الماضي وقرارات المستقبل والبحث عن الصور المشرقة

10 انخفاض الارقام القياسية لاسعار المستهلك بنسبة ٠،٧٪

اليوم الموعود ليس من ضمنها

الصدريون يوحدون فصائلهم في "مناصرون"

□ بغداد / أياس حسام الساموك

ما أن أعلن التيار الصدري عن تشكيل حركة "مناصرون"، حتى أكد عضو التيار النائب عن كتلة أحرار حاكم الزاملي إن المشروع ليس بالجديد كونه من مشروع التيار الثقافي.

الزاملي قال في اتصال هاتفي مع "المدى" انه بعد تجميد نشاطات جيش المهدي تم التهيئة لجهات ثقافية وأطلق عليها المهدون، موضحا أن "المناصرين" هم الجهات التي لم تدخل لا في المهدين ولا اليوم الموعود وهو الجناح العسكري، واصفا مشروع "المناصرين" بالجماهيري الشعبي، ويضم جميع الأطراف، ومن الممكن ان تنظم إليها الشخصيات العشائرية والأكاديمية.

ونفى الزاملي وجود أي شروط للانتماء إلى مشروع "المناصرين" الثقافي التعليمي، مضيفا انه في المستقبل ستكون لأعضاء هذا المشروع زيارات إلى المحافظات والتواصل مع المواطنين والعمل على حل المشاكل الخدمية، مبينا أن من يتولى قيادة المشروع هو الشيخ سلمان الفريجي.

وكان الفريجي قد ذكر في تصريحات صحفية "أن مشروع "المناصرين" الذي أوعز بتنفيذه زعيم التيار مقتدى الصدر يقضي بتشكيل حركة جماهيرية غير سياسية تنقسم على المستوى التنظيمي إلى قسمين الأول تعبوي والآخر اجتماعي".

وتابع الفريجي أن "القسم التعبوي من ضمن مهامه تنظيم التظاهرات والاعتصامات السلمية عند الضرورة، فيما يتكون القسم الاجتماعي من وحدات تهتم بمختلف شرائح المجتمع ومنها وحدات المرأة والطفل والعشائر والطلبة والشعائر الدينية"، موضحا أن الأيام القليلة المقبلة ستشهد إطلاق المشروع في المحافظات الشمالية والتي من بينها كركوك والموصل.

ملفات الفساد تفتح شروخاً جديدة

نائب عن النزاهة: العيساوي هددني على خلفية طلب استجواب

□ المدى / فراس القيسي

بدأ الحديث عن الفساد في العراق يطفو إلى السطح قبل انتهاء مهلة المئة يوم التي أعلنها رئيس الحكومة نوري المالكي عقب التظاهرات التي خرجت منددة بالفساد المستشري في مؤسسات الدولة.

يشار إلى أن ملفات عديدة فتحت اتهامات لعديد من الشخصيات السياسية والحكومية طالتهم تهم الفساد لكن معظمها لم تعلن نتائج التحقيقات بصددها أما بناءً على ترضيات سياسية أو لأسباب غير معلومة. في غضون ذلك أعلنت عضو لجنة النزاهة في مجلس النواب عالية نصيف أن وزير المالية رافع العيساوي هددها وتطاول عليها بكلمات نابية بعد أن رفضت طلبه في سحب تضييف لجنة النزاهة مدير عقارات الدولة التابعة لوزارته. وقالت نصيف وهي النائبة عن القائمة العراقية البيضاء، في تصريح لـ (المدى) "إن العيساوي اخبرنا انه لا يسمح للجنة، بطلب أي موظف من موظفيه"، مشيرة إلى أن الفقرة التي كانت تتضمن حماية الوزير للموظف تم حذفها من القانون.

وأضافت أن لجنة النزاهة طلبت تضييف مدير عقارات الدولة، للاستفسار حول التصرف بأملاك النظام السابق.

في المقابل تظاهر المئات من المواطنين في ساحة التحرير للمطالبة بالقضاء على الفساد.

وشهدت الآونة الأخيرة فتح الكثير من الملفات التي تحوم حولها الشكوك كقضية أجهزة كشف المتفجرات وقضية عقد لشراء الطائرات وكذلك قضايا تخص البطاقة التموينية فيما يخص استيراد بضائع تالفة وسوء خزن وتوزيع للبعض الآخر ومنها قضية شحنة الزيت المنتهي الصلاحية في مخازن البصرة والذي تم استيراده لحساب وزارة التجارة قبل سنتين بمبلغ وصل إلى ٥٥ مليون دولار.

من جهته دعا النائب عن ائتلاف دولة القانون احمد حبيب العباسي إلى التحقق من أية اتهامات بالفساد موجهة إلى أية وزارة أو مؤسسة قبل توجيه الاتهامات.

وقال العباسي إن ما يقوم به البرلمان من جهد رقابي يستحق الشكر والثناء من خلال متابعة ومراقبة أداء المؤسسات الحكومية وتشخيص حالات فساد هنا وهناك خصوصا في الجوانب التي تخص مفردات البطاقة التموينية لما لها من أهمية وتأثير كبير على معيشة المواطن". وأشار إلى أن البرلمان والأجهزة الرقابية في الوزارة والمفتش العام القريب من الحدث والرقابة المالية يمثلون حلقات لا يمكن تجاوزها في النظر في قضايا الفساد المالي والإداري، وليس من السهل القفز فوق كل هذه الهيئات ليظهر احدهم على شاشات التلفاز حاملا أوراقاً ليقول إن هناك فساداً في المكان الفلاني.

وأشار إلى انه من المحتمل أن تعرض القضايا على القضاء وقد يتم تبرئة الأشخاص الذين تم توجيه الاتهامات إليهم وهذا سيكون محرجا جدا".

من جانبه قال رئيس الكتلة العراقية البيضاء النائب حسن العلوي إن الفساد المالي والإداري هو أنشط مؤسسة تعمل في العراق حاليا".

العراق سيد "الخليج السينمائي"

□ بغداد / احمد ثامر جهاد

حصد العراق نحو عشر جوائز مهمة في مهرجان الخليج السينمائي الرابع..

ولم يكن مفاجئا أن ينال سينمائيون عراقيون ابرز جوائز مهرجان الخليج السينمائي الرابع وقد حاز العراق من قبل على عدد غير قليل من الجوائز في الدورات السابقة للمهرجان، فأسس بذلك حضورا مميزا في هذا المهرجان الذي يعنى برعاية المواهب الشابة والتجارب المتميزة ودعم المشاريع السينمائية لمخرجين محترفين.

وأعلنت في نهاية المهرجان الأفلام الفائزة وقد استحوذت الأفلام العراقية على أهم جوائز المهرجان العراق

وجاءت جوائز المهرجان قريبة الى حد ما من توقعات المتابعين لعروض المهرجان مما يعني ان لجنتي التحكيم أنصفت الأفلام الجديرة بالفوز، وضمت لجنة تحكيم "المسابقة الخليجية" المخرج المصري مجدي أحمد علي، والكاتب الإماراتي أحمد راشد ثاني، والمخرج العراقي قيس الزبيدي.

□ التفاصيل ص٩

الشركات الاميركية "لم تحصل على ما تريد"

الغرب يخفق في لعبة النفط وبغداد تحكم سيطرتها عليه

□ بغداد / المدى

كان شعار "لا نريد دماء من اجل النفط" يتردد على ألسنة أولئك الذين يعارضون حرب العراق، إذ كانوا يعتقدون أن الولايات المتحدة وانكلترا مهتمتان بغزو العراق فقط من اجل السيطرة على ثروته النفطية.

ومما زاد في تعزيز هذه الفكرة هي المقالة الجديدة التي نشرت في الإندبندنت عن شركات الطاقة البريطانية التي أرادت مراوضة حكومة توني بلير من اجل السماح لها بالوصول إلى نفط العراق بعد الحرب.

إن الذي لم يتم السؤال عنه هو ما جرى فعلا بعد ٢٠٠٣ حول ما إذا كانت الشركات الأجنبية ستختطف موارد البلد أم لا. في الحقيقة، وبعد ثماني سنوات من سقوط صدام حسين، بقي البترول تحت إدارة الدولة.

منذ ٢٠٠٣ انهارت بقية الروافد الاقتصادية مما جعل العراق أكثر البلدان اعتمادا على النفط في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

يمتلك العراق ثالث اكبر احتياطي نفطي في الشرق الأوسط بعد السعودية وإيران.

في تشرين الأول ٢٠١٠، قامت وزارة النفط بتحسين تقديراتها للاحتياطي النفطي في البلد، ورفعتها من ١١٥ مليار برميل إلى ١٤٣ مليار برميل.

في السنتين اللاحقتين، هناك خطط لأجراء مسح من اجل اكتشاف حقول نفطية جديدة مما قد يرفع الاحتياطي إلى حوالي ٢٠٠ مليار برميل.

قبل عام ٢٠٠٣، ناقشت إدارة بوش وحكومة بلير الإجراءات التي ستقوم بها بشأن ثروة العراق النفطية.

قال البعض في البيت الأبيض إن على الولايات المتحدة الاستيلاء على نفط البلد، إلا أن ذلك كان موضع خلاف.

منذ ثماني سنوات كانت شركات الطاقة متلهفة أيضاً إلى أن تضع أقدامها على الباب مادام الاستثمار الأجنبي في العراق قد توقف بسبب العقوبات المفروضة عليه من قبل الأمم المتحدة بعد غزو صدام للكويت عام ١٩٩٠.

لم تستأنف الحكومة العراقية فتح قطاع النفط للمستثمرين الأجانب إلا بعد خمس سنوات من الإطاحة بصدام. وفي عام ٢٠٠٧ توصل رئيس الوزراء نوري المالكي ووزير النفط حسين الشهرستاني إلى خطط لتطوير صناعة النفط إلا أن معظمها باءت بالفشل. وفي ٢٠٠٨ وقع العراق أولى صفقاته النفطية.

في شباط ٢٠٠٩ بدأت حكومة الإقليم باستئناف التصدير مرة أخرى، لكن بقيت هناك نزاعات حول تعويض الشركات، فتوقف الكرد مرة أخرى عن التصدير. رغم أن الكثير من المعارضين لحرب العراق كانوا يدّعون أن كل ما حدث هو من اجل السيطرة على الثروة النفطية للعراق، فقد بقيت صناعة النفط تحت سيطرة الحكومة العراقية. لم توقع بغداد أية صفقة مع الأجانب قبل عام ٢٠٠٨، وكانت تلك الصفقة والصفقات التي تبعتها في ٢٠٠٩ في صالح الحكومة العراقية أكثر مما هي في صالح الشركات وكانت اغلب الصفقات مجازفة مشتركة بين الحكومة وتلك الشركات.

□ التفاصيل ص٢

تمييز إعدام عزيز خلال أسبوعين

□ متابعة/ المدى

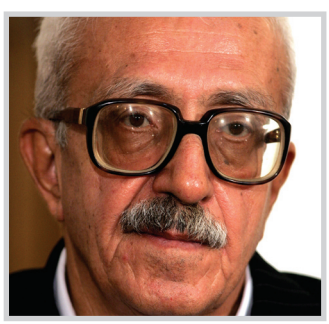

رجح مصدر رفيع المستوى في المحكمة الجنائية العليا صدور قرار تمييز حكم الإعدام الصادر بحق طارق عزيز خلال الأسبوعين المقبلين، فيما أكد أن رموز النظام السابق سيحالون من المحكمة إلى وزارة العدل قبل نهاية حزيران المقبل.

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن المصدر قوله إن "قرار التمييز الخاص بحكم الإعدام الصادر بحق نائب رئيس الوزراء العراقي الأسبق طارق عزيز الذي سبق أن حكم عليه بالإعدام شنقاً من قبل المحكمة الجنائية العليا في قضية تصفية الأحزاب الدينية من المؤمل أن يصدر خلال الأسبوعين المقبلين".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن "طارق عزيز وبقية رموز النظام السابق المحكومين سيحالون من المحكمة الجنائية إلى وزارة العدل قبل الـ٣٠ من حزيران المقبل وهو موعد انتهاء أعمال المحكمة". وكانت المحكمة الجنائية العليا في العراق، أصدرت في ٢٦ من تشرين الأول من العام الماضي، حكماً بالإعدام شنقاً حتى الموت بحق طارق عزيز في قضية تصفية الأحزاب الدينية، وكل من وزير الداخلية السابق وعضو القيادة القطرية في حزب البعث المنحل سعدون شاكر والسكرتير الشخصي لرئيس النظام السابق عبد حميد حمود. وكان مصدر قضائي رفيع قد كشف في ١٢ نيسان الحالي، أن لجنة حكومية قررت إنهاء عمل المحكمة الجنائية العليا في حزيران المقبل، وإحالة جميع قضاتها إلى التقاعد، إضافة إلى إحالة القضايا غير المحسومة إلى المحاكم المختصة.